الأمم المتحدة

A/55/445 S/2000/940

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
3 October 2000
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة الخامسة والخمسون
البند ٦٤ من جدول الأعمال
مسألة قبرص

مجلس الأمن
السنة الخامسة والخمسون

رسالة مؤرخة ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لتركيا لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل إليكم طيه رسالة مؤرخة ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، موجهة إليكم من سعادة السيد أيتوغ بلومر، ممثل الجمهورية التركية لشمال قبرص (انظر المرفق).

وأكون ممتنا إذا ما عملتم على تعميم نص هذه الرسالة ومرفقها وتذييلها بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البند ٦٤ من جدول الأعمال ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) أوميت باماير
السفير
الممثل الدائم

071000 061000 00-67147 (A)
0067147

مرفق الرسالة المؤرخة ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لتركيا لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل طيه رسالة مؤرخة ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ موجهة إليكم من سعادة السيد تحسين أرتوغرولوغلو، وزير الخارجية والدفاع بالجمهورية التركية لشمال قبرص، فيما يتعلق بالبيان الذي أدلى به السيد أيوانيس كاسوليدس، وزير الخارجية القبرصي اليوناني، أمام الدورة الخامسة والخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة (انظر التذييل).

وأغدو ممتنا إذا ما عملتم على تعميم هذه الرسالة وتذييلها بوصفهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البند ٦٤ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) أيتوغ بلومر
ممثل الجمهورية التركية لشمال قبرص

تذييل للرسالة المؤرخة ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لتركيا لدى الأمم المتحدة

أود الإشارة إلى البيان الذي أدلى به أيوانيس كاسوليدس، وزير الخارجية القبرصي اليوناني، في ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، أمام الدورة الخامسة والخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة، وأن أوجّه عناية انتباهكم إلى ما يلي.

فيما يتعلق بالزعم الزائف من السيد كاثوليديس بأن تركيا ''غزت'' قبرص، أود أن أؤكد بأن تركيا لم يكن أمامها خيار سوى التدخل في قبرص عام ١٩٧٤ وفقا لحقوقها والتزاماتها بمقتضى معاهدة الضمان لعام ١٩٦٠ منعا لضم اليونان للجزيرة وإنقاذا للشعب القبرصي التركي من الفناء التام على أيدى القبارصة اليونانيين والقوات اليونانية الغازية. ومن الجدير بالذكر أنه في ١٩ تموز/يولية ١٩٧٤ أكد الأسقف مكاريوس، القائد القبرصي اليوناني حينئذ، في كلمته أمام مجلس الأمن، أن اليونان هي التي قامت حقا بغزو الجزيرة في عام ١٩٧٤. واليوم فإن ''الاحتلال'' الوحيد القائم في قبرص هو استيلاء الجانب القبرصي اليوناني على مقر ''حكومة جمهورية قبرص'' الذي دام ٣٧ عاما.

وإن الادعاءات التي أوردها السيد كاسوليدس في البيان المذكور آنفا بأنه كان هناك ''عصيان مسلح'' و ''قرار متعمد من القيادة القبرصة التركية بسحب ممثليها من ... أجهزة الحكومة'' هي زائفة ومضللة تماما. وتشير السجلات إلى أن الجانب القبرصي اليوناني هو الذي قام، رغبة في توحيد قبرص مع اليونان، باستخدام قوة السلاح في تقويض الجمهورية المتقاسمة عام ١٩٦٠، وسلب لقب حكومة قبرص وطرد بصورة قهرية الشريك القبرصي التركي من جميع أجهزة الدولة عام ١٩٦٣. وإن الجهود التي قام بها الأعضاء القبارصة الأتراك في مجلس النواب للعودة إلى المجلس وممارسة عضويتهم، ورفض الجانب القبرص اليوناني الاستجابة لذلك، مسجلة بالكامل في تقرير الأمين العام للأمم المتحدة إلى مجلس الأمن المؤرخ ٢٩ تموز/يوليه ١٩٦٥ على النحو التالي:

> ''طلب الأعضاء الأتراك من قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص مواصلة مساعيها الحميدة لتمكينهم من تلقي معلومات عن موعد اجتماعات المجلس. واتخاذ الترتيبات اللازمة لحضور الأعضاء القبارصة الأتراك هذا الاجتماعات في أمان. وأوضحوا أنهم، إذا ما دُعوا وأُخطروا رسميا بشأن المسائل التي سيجري النظر فيها، حسب ما يقتضيه الدستور، فإنهم سيكونون على استعداد لحضور اجتماعات البرلمان بشأن جميع المسائل، وليس فقط بشأن مشروعي القانونين الذين لم يبت فيهما حتى الآن ... وذكر السيد كليريدس أنه ما لم يوافق الأعضاء

القبارصة الأتراك على الشروط [تجريدهم من حقوقهم الدستورية كشركاء] التي وضعها، فإنه يرى من غير المجدي تزويدهم بنسخ من مشاريع القوانين التي لم يبت فيها... وأوضح أنه ما لم يتم التوصل إلى اتفاق بشأن هذه المسائل، فلن يسُمح للأعضاء القبارصة الأتراك بحضور اجتماعات المجلس ... وصرح بعد ذلك بأنه يرى أن الأعضاء القبارصة الأتراك لم يعد لهم مركز قانوني في المجلس''. (S/6569، الفقرات ٧ و ٩ و ١١).

وزعم السيد كاسوليدس أيضا أنه قد حدث ''تطهير عرقي'' في قبرص عام ١٩٧٤. والحقيقة أنه قد حدث فعلا تطهير عرقي في قبرص، ولكن كان ذلك في الفترة بين عامي ١٩٦٣ و ١٩٧٤ عندما قام القبارصة اليونانيين بذبح المئات من القبارصة الأتراك الأبرياء، من بينهم رضّع لم يتجاوز عمرهم ثلاثة أيام ونساء ومسنين، في محاولة للقضاء على القبارصة الأتراك أو إجبارهم على مغادرة الجزيرة. واليوم فإن القبور الجماعية في أثلار موراتاغا وساندلار، الشبيهة بما حدث في البوسنة وكوسوفو، تقف شاهدة على الجرائم التي ارتكبها الجانب القبرص اليوناني ضد الشعب القبرصي التركي. وعلاوة على ذلك، فإنه على عكس ما يزعم السيد كاسوليدس، كان المواطنون القبارصة الأتراك هم الذين اجتُثوا بعنف كنتيجة للهجمة القبرصية اليونانية. فقد اضطر الشعب القبرصي التركي الذي أُرغم على إخلاء ١٠٣ قرى، إلى اتخاذ ملاجئ له في الجيوب الآمنة نسبيا والعيش في ظل ظروف غير إنسانية لمدة ١١ عاما حتى التدخل التركي عام ١٩٧٤.

وينبع زعم السيد كاسوليدس بأن الجانب التركي قد ''تقدم'' في أكيار من الدعوى الزائفة وغير المقبولة بأن سيادة الإدارة القبرصية اليونانية، التي تعني ضمنا ''حكومة قبرص''، تمتد على كامل الجزيرة. وتقع أكيار، كما هو معروف جيدا، داخل أراضي الجمهورية التركية لشمال قبرص التي ليس للإدارة القبرصية اليونانية أي اختصاص عليها أو الحق في أن تقول بشأنها أي شيء.

ويتضح من بيان السيد كاسوليدس أن الإدارة القبرصية اليونانية يصعب عليها إدراك الواقع الذي نشأ من خلال تقويض جمهورية قبرص المتقاسمة عام ١٩٦٠، التي ظهر على إثرها دولتان ذواتا سيادة في الجزيرة. وفي حين أن الجانب القبرصي اليوناني يدعو الجانب القبرصي التركي إلى التطلع للمستقبل، فإنه ما زال أسير تطلعه الطويل الأمد إلى جعل قبرص يونانية، ذات ''أقلية'' قبرصية تركية، بالاستمساك بلقب ''حكومة قبرص'' المغتصب. ومن المثير للاهتمام ملاحظة أن السيد كلاريدس قد اعترف في مذكراته ''قبرص: شهادتي'' قبل

أن يصبح قائدا للإدارة القبرصية اليونانية، بأنه كانت هناك إدارتان في الجزيرة منذ القضاء على جمهورية قبرص المنشأة عام ١٩٦٠ على يد الجانب القبرصي اليوناني في عام ١٩٦٣.

إن الموقف السلبي الدائب الذي يبديه الطرف القبرصي اليوناني قد تبدى من جديد عند افتتاح الدورة الرابعة من المحادثات عن قرب. كما أن رد الفعل السلبي الذي أبداه الطرف القبرصي اليوناني إزاء بيانكم الافتتاحي يوم ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، الذي ساند، من بين أمور أخرى، مبدأ المساواة السياسية بين الطرفين؛ يشير إلى ''تسوية شاملة تتضمن شراكة جديدة''، ويشدد على أن يمثل كل طرف من الطرفين الجانب الذي يتبعه، وليس طرفا آخر، ويؤكد أن الإدارة القبرصية اليونانية ترفض المركز السياسي المتكافئ وكفالة الحقوق السيادية للمواطنين القبارصة الأتراك؛ اللذين يشكلان عنصرين لا غنى عنهما لأي نوع من المصالحة بالجزيرة. إن العقلية القبرصية اليونانية، التي تنكر هذين العنصرين اللذين لا غنى عنهما، هي التي أوجدت المشكلة القبرصية منذ أربعة عقود وساعدت على بقائها. ويؤكد البيان الذي أدلى به السيد كاسوليدس أن ذات العقلية ما زالت قائمة لدى الإدارة القبرصية اليونانية.

وتتطلع الجمهورية التركية لشمال قبرص إلى المستقبل بواقعية. فنحن نرى أن المستقبل السلمي في قبرص لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال شراكة بين دولتين ذواتي سيادة في الجزيرة داخل إطار اتحادي. وتحقيقا لهذه الغاية، ما برح الطرف القبرصي التركي يشارك بنية حسنة منذ كانون الأول/ديسمبر١٩٩٩ في عملية المحادثات عن قرب الجارية برعاية الأمم المتحدة، وقدم مقترحات بناءة وشاملة وواقعية بغرض المساعدة في دفع العملية إلى الأمام. ونحن نأمل أن يحث المجتمع الدولي بشدة الجانب القبرصي اليوناني على أن يغير بصفة أساسية نهجه تجاه القضية القبرصية وأن يسلم بحقيقة أن الإدارة القبرصية اليونانية لا تمثل الشعب القبرصي التركي ولا الجزيرة بكاملها وليس مخولا لها ذلك، وأنه توجد دولتان منفصلتان ذواتا سيادة في قبرص، وذلك تحسينا لفرص المصالحة في الجزيرة.

وأغدو ممتنا إذا ما عملتم على تعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البند ٦٤ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) تحسين أرتوغرولوغلو
وزير الخارجية والدفاع